

## الفصل الخامس

### مناقشة النتائج والتوصيات والخلاصة

٥,١: التمهيد:

يُعد تفسير النتائج ومناقشتها من بين أهم الجوانب التي يتم من خلالها تحليل البيانات، وما تشير إليه بصورة منطقية مقبولة علمياً؛ وبناءً على ذلك فسيتم استعراض النتائج المتعلقة بكل سؤال من أسئلة البحث؛ وأهم التوصيات التي تم التوصل إليها.

٥,٢: الخلاصة ومناقشة النتائج:

اتبع الباحث المنهج التجريبي والمنهج الوصفي لتحليل وتفسير تناول النصوص القانونية في القانون العماني لأركان المسؤولية التقصيرية الثلاثة ومقارنتها بالشرعية الإسلامية؛ حيث أظهرت النتائج كفاية النصوص القانونية في قانون المعاملات المدنية العماني واعتمادها على الشريعة الإسلامية في تناول قضايا المسؤولية التقصيرية. كما أوضح البحث الحالي التجانس الواضح بين الشريعة الإسلامية وقانون المعاملات المدنية في مجال المسؤولية التقصيرية لعدم التمييز بسلطنة عمان في ركني الفعل الضار (الخطأ)، وتم تفسير النتائج على النحو الآتي:

٥,٣: النتائج:

من خلال ما تم عرضه من تحليل لأسئلة البحث الحالي، وتفسيرها يمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

أولاً: النتائج المتعلقة بالهدف الأول والذي ينص على " المقارنة بين الإضرار، والخطأ، والتعدي؛ من النواحي اللغوية، والقانونية، والشرعية عند استعمالها في مجال المسؤولية التقصيرية لعدم التمييز": فقد تم التوصل إلى أن:

١- لفظ "الإضرار" المستخدم من قبل المشرع العماني في مجال المسؤولية التقصيرية لعدم التمييز يحوي في حقيقته على اللقظتين الأخيرين، وهما الخطأ والتعدي؛ وهو أبلغ في الاستعمال من حيث الدلالة اللغوية؛ باعتبار أن المشرع العماني لا يعتد بالخطأ إلا إذا أوقع ضرراً بالمضروب، وبالتالي فإن للمضروب الحق المطالبة بالتعويض جبراً له عما لحقه من أضرار.

٢- حتى يترتب على الضرر الذي يسوغ للمضروب المطالبة به أمام القضاء بالتعويض المالي جبراً عما لحقه من ضرر جراء الاعتداء الذي وقع عليه من الغير؛ لا بد أن تتحقق فيه الأركان الثلاثة للمسؤولية التقصيرية وهي، الفعل الضار (الخطأ)، والضرر، والعلاقة السببية؛ لذا فإن الضرر ناشئ عن خطأ، مع أهمية توافر العلاقة السببية بين الخطأ والضرر.

٣- كشف التحليل الإحصائي لأفراد المجموعة التجريبية أنه لا توجد - من وجهة نظرهم - أية فروق جوهرية بين الألفاظ الثلاث (الإضرار، والخطأ، والتعدي)؛ وبناءً على ذلك فإنهم يعتقدون أنه يمكن استعمال أيها منها في مجال المسؤولية التقصيرية لعدم التمييز.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالهدف الثاني والذي ينص على " توضيح درجة التباين بين الشريعة الإسلامية وقانون المعاملات المدنية في مجال المسؤولية التقصيرية لعدم التمييز بسلطنة عمان في ركني الفعل الضار (الخطأ)، والضرر؛ فمن خلال التحليلات الإحصائية تم التوصل إلى النتائج الآتية:

١- لم تظهر التحليلات الإحصائية أية تباين يذكر بين الشريعة الإسلامية وقانون المعاملات المدنية في مجال

المسؤولية التقصيرية لعدم التمييز بسلطنة عمان في ركني الفعل الضار (الخطأ) والضرر.

٢- تتطابق المواد القانونية ذات العلاقة بالمسؤولية التقصيرية لعدم التمييز في قانون المعاملات المدنية بسلطنة

عمان، وأحكام الشريعة الإسلامية في أهمية جبر المضرور عن فعل الغير بالتعويض؛ وإن كان مرتكب الخطأ

غير مميز.

٣- لا يلزم القانون مرتكب الضرر بتعويض المضرور؛ إلا إذا أوقع ذلك الفعل ضرراً بئناً.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالهدف الثالث والذي ينص على " التحقق من وجود فروق دالة إحصائية بين أفراد

العينتين التجريبية والضابطة في متغيرات (النوع الاجتماعي، والسنة الدراسية، والعمر)، ومتغيرات (الفعل

الضار، والضرر) في مجال المسؤولية التقصيرية لعدم التمييز بسلطنة عمان؛ فمن خلال التحليلات

الإحصائية فقد تم التوصل إلى النتائج الآتية:

١- عدم وجود علاقة ارتباطية بين النوع الاجتماعي، والسنة الدراسية، والعمر؛ ومتغيرات الفعل الضار،

والضرر، والبرنامج التدريبي المقدم لأفراد العينة التجريبية؛ إذ كشفت التحليلات الإحصائية بعدم وجود أية

آثار للمتغيرات المستقلة - سالف الذكر - وهذا يؤكد على أن جميع أفراد العينة التجريبية قد استفادوا من

المعرفة القانونية المقدمة لهم في جلسات البرنامج التدريبي على اختلاف أعمارهم وسنواتهم الدراسية، ونوعهم

الاجتماعي.

٢- استفاد أفراد العينة التجريبية من معرفة ركني المسؤولية التقصيرية وهما الفعل الضار، والضرر؛ إذ يمثان

ترابطاً حقيقياً عند ترتيب المسؤولية التقصيرية على متولي الرقابة على الأطفال دون سن السابعة مع أهمية

توافر الركن الثالث من أركان المسؤولية التقصيرية ألا وهو السبب تفادياً من وقوع أبنائهم، ومن يتولون

رعايتهم من أطفال في مثل تلك القضايا، والتي من شأنها أن ترتب عليهم أعباءً مالية جسيمة جبراً للمضور

عما لحقه من ضرر.

٥,٤: التوصيات:

٥,٤,١: التصور المقترح:

بناءً على ما سبق عرضه في هذا البحث من أدبيات، وبحوث ودراسات سابقة، والمتعلقة بالمسؤولية التقصيرية لعدم التمييز في قانون المعاملات المدنية بسلطنة عمان؛ وتحقيقاً للهدف الرابع للبحث الحالي، والذي ينص على "صياغة تصور مقترح حول التوعية المجتمعية بقانون المسؤولية التقصيرية لعدم التمييز ليتواءم مع التغيرات المتسارعة في الحياة المدنية لأفراد في المجتمع العماني" يعتقد الباحث أنه يمكن وضع تصور مقترح، بما قد يساعد ذوي الاختصاص في مجال السلطة القضائية، وكافة أطراف المجتمع العماني من أجل تحقيق أفضل الممارسات القضائية هذا من جانب، وذلك من خلال نشر التوعية القانونية بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال الآتي:

١- على القائمين على برامج إعداد طلبة القانون وتدريبهم في مختلف المؤسسات القضائية منها والأكاديمية؛ أفراد المسؤولية التقصيرية لعدم التمييز بوحدة مستقلة تدرس جنباً إلى جنب مع بقية المساقات القانونية؛ مع تدريبهم بصورة عملية حتى يتمكن الخريج من الإلمام بصورة كافية من المعرفة القانونية في كيفية تطبيق نصوص المسؤولية التقصيرية لعدم التمييز بصورة صحيحة.

٢- تضمين المناهج الدراسية العمانية في الصفوف من الأول وحتى الصف الرابع الأساسي قضايا مبسطة توضح خطورة إيذاء الآخرين، وخاصة تلك الممارسات التي قد تصدر من الفئة العمرية من (٤-٧) سنوات والذي قد يعرضهم ووالديهم، والقائم على شؤونهم للمساءلة القانونية.

٣- نشر الثقافة التوعوية في المدارس العمانية من خلال الإذاعة المدرسية، واللوحات الإرشادية بالقوانين التي

تجزم إيذاء الغير، والعقوبات المترتبة على ذلك.

٤- تنظيم مسابقات توعوية قانونية سنوية تنظمها وزارة التربية والتعليم العمانية بالتعاون مع الادعاء العام

ووزارة العدل، والمجلس الأعلى للقضاء، وشرطة عمان السلطانية، ووزارة التنمية الاجتماعية، ومؤسسات

القطاع الأهلي المختلفة من أجل الحد من ارتكاب الأطفال غير المميزين للأفعال التي قد تسبب ضرراً

بالآخرين من ناحية، والحد من ارتكاب أولئك الأطفال لمثل تلك السلوكات التي تلحق ضرراً بالغير مستقبلاً

من ناحية أخرى.

٥- أهمية أفراد المواد القانونية ذات العلاقة بالمسؤولية التقصيرية لعدم التمييز بالتدريب العملي في كيفية

تطبيقها بصورة إجرائية على القضايا المتعلقة بأفعال غير المميزين من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سبع

سنوات.

٦- أهمية توعية أفراد المجتمع العماني بالمواد القانونية في مجال المسؤولية التقصيرية لعدم التمييز عبر وسائل

الإعلام المختلفة المقروءة منها والمسموعة والمرئية، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.

٧- يمكن إعداد برامج محوسبة تتضمن مسابقات توعوية تقدم لأطفال ما دون سن المدرسة في دور الحضانه؛

من أجل نشر الثقافة القانونية لدى الأطفال الصغار؛ تجنباً لارتكابهم للسلوكات الخاطئة التي تؤدي بالحق

الأذى والضرر بالآخرين.

٨- تنظيم محاضرات توعوية حول قانون المسؤولية التقصيرية لعدم التمييز في الأندية الرياضية، وجمعيات

المرأة العمانية، والمحاضرات الدينية، والإفادة من مختلف المهرجانات، من أجل نشر الثقافة القانونية من

خلال شرح وتوضيح مختلف القوانين بصورة عامة، وقانون المسؤولية التقصيرية بصورة خاصة.

٩- توزيع مطويات، وملابس رياضية على الفئة العمرية من ٥-٧ سنوات؛ تكتب عليها عبارات مختصرة وصور مختلفة تحذر من العبث بممتلكات الآخرين.

١٠- إنتاج برامج ومسلسلات كرتونية تناول توعية الأطفال بخطورة العبث بممتلكات الآخرين، والعقوبات المترتبة على ارتكابها على هيئة قصص.

٥,٤,٢: مقترحات بحثية:

١- تنفيذ بحوث قانونية مماثلة كالبحت الحالي؛ على أن يراعى فيها متغيرات أخرى كالأشخاص غير المميزين، والذين قد يرتكبون أفعالاً توقع ضرراً بالآخرين كالمجنون، والمعتوه، والسفيه، والسكران.

٢- القيام ببحث مسحي يؤخذ فيه آراء فئات لها علاقة بالتطبيق القانوني لمواد المسؤولية التقصيرية كالحامين، وأعضاء الادعاء العام، وبعض فئات المجتمع.

٣- تنفيذ دراسة حالة من ضمن الحالات التي ارتكبت أفعالاً أدت إلى الإضرار بالآخرين، وطريقة تطبيق القواعد القانونية المتعلقة بالمسؤولية التقصيرية لعدم التمييز، والآثار الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية التي خلفتها تلك الأفعال على الفرد والمجتمع.

٥,٥: إسهامات البحث العلمية والتطبيقية:

أولاً: الاسهامات التطبيقية:

أهم ما تميز به البحث الحالي من إسهامات تطبيقية في مجال البحوث العلمية القانونية:

١- يعتبر البحث الأول من نوعه -على حد علم الباحث- في مجال المسؤولية التقصيرية لعدم التمييز

الذي يتم بحثه باستخدام منهجين هما المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التجريبي في آن واحد.

٢- تم تصميم اختبار علمي مقنن من نوع الصواب والخطأ، والمكون من (٥٠) سؤالاً وهو الأول من نوعه -على حد علم الباحث- لقياس مدى استيعاب الطلبة لقانون المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز، والذي يمكن الإفادة منه في تدريس هذا القانون إلى جانب توظيفه في دراسات علمية أخرى باستخدام متغيرات مختلفة عن البحث الحالي؛ كما يمكن ترجمته بعد نشره إلى لغات علمية أخرى لمزيد من الفائدة.

#### ثانياً: المساهمات العلمية:

١- يعتبر البحث العلمي الأول -على حد علم الباحث- الذي تم فيه استخدام مختلف التحليلات الإحصائية المختلفة للوصول إلى نتائج علمية رصينة للإجابة على أسئلة البحث، وتحقيق أهدافه بصورة علمية وعملية.

٢- تناول البحث بشيء من التحليل ركنتين من أركان المسؤولية التقصيرية هما (الفعل الضار، والضرر) من ثلاث زوايا وهي اللغوية، والقانونية، والشرعية.

٣- إعداد البرنامج التدريبي باستخدام الطرق العلمية في إعداد البرامج التدريبية؛ حيث احتوى على ست جلسات تدريبية؛ شملت كل جوانب قانون المسؤولية التقصيرية.

٤- تم شرح وتحليل المفردات القانونية المستخدمة في قانون المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز في بعض القوانين وهي (الإضرار، والخطأ، والتعدي) من ثلاث زوايا وهي اللغوية، والشرعية والقانونية. ويمكن الإفادة من هذه الجوانب في بحوث علمية أخرى.

## ٥,٦: الخلاصة:

تم استعراض أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث وفقاً للأهداف التي سعى اليها البحث الحالي إلى تحقيقها؛ ولعل أهم ما تم التوصل إليه أن التحليلات الإحصائية لم تُظهر أية تباين يذكر بين الشريعة الإسلامية وقانون المعاملات المدنية في مجال المسؤولية التقصيرية لعدم التمييز بسلطنة عمان في ركني الفعل الضار (الخطأ) والضرر.

كما توصلت النتائج إلى تطابق المواد القانونية ذات العلاقة بالمسؤولية التقصيرية لعدم التمييز في قانون المعاملات المدنية بسلطنة عمان، وأحكام الشريعة الإسلامية في أهمية جبر المضرور من فعل الغير بالتعويض؛ وإن كان مرتكب الخطأ غير مميز.

وأخيراً تم التوصل إلى تصور مقترح حول المسؤولية التقصيرية لعدم التمييز، والذي قد يساعد في نشر الثقافة القانونية حول السبل الكفيلة بتوعية المجتمع العماني بالمواد القانونية المتعلقة بالمسؤولية التقصيرية لعدم التمييز.